EP

الأمم المتحدة

UNEP/EA.2/Res.9

Distr.: General
4 August 2016

Arabic
Original: English

# جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

**جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة**
**لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**
**الدورة الثانية**
نيروبي، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦

## ٩/٢ - منع الأغذية المهدورة وخفض كمياتها وإعادة استخدامها

*إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،*

*إذ يساورها القلق* لأن نحو ثلث الأغذية المنتجة عالمياً للاستهلاك البشري يكون مصيرها الفقدان أو الهدر، وكذلك الحال بالنسبة للكميات الهائلة من الموارد الشحيحة مثل الأراضي والطاقة والمياه التي تستخدم لإنتاج الأغذية التي يكون مصيرها الفقدان أو الهدر لاحقاً،

*وإذ تدرك أيضاً* الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية السلبية من كميات الأغذية المفقودة أو المهدرة، ويشمل ذلك فقدان كميات هائلة من الموارد الشحيحة - مثل الأراضي، والطاقة، والمياه - التي تستخدم لإنتاج ونقل الأغذية التي يكون مصيرها بعد ذلك الفقدان أو الهدر، وأن الأغذية المهدورة تدخل في نظم إدارة النفايات التي تتحمل في الغالب أعباء فوق طاقتها،

*وإذ تسلم كذلك* بالأولوية الأساسية للمجتمع الدولي المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي والمغذيات والقضاء على الجوع الذي ينجم عن جملة أمور منها الآثار البيئية الضارة لتغير المناخ والتصحر،

*وإذ تسلم كذلك* بأن الهدر الغذائي وفقدان الأغذية في البلدان النامية يحدث أساساً، ولكن ليس حصراً، في المراحل المبكرة من سلسلة القيمة الغذائية،

*وإذ تسلم أيضاً* بتسلسل إدارة النفايات، الذي يعالج المكونات العضوية وغير العضوية للنفايات الصلبة ويعطي الأولوية بالترتيب لمنع إنتاج النفايات، والتقليل منها إلى أدنى حد ممكن، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها وأنماط الاستعادة الأخرى، بما في ذلك استعادة الطاقة، والتخلص النهائي،

*وإذ تسلم كذلك* بأن الإدارة الفعالة للأغذية المهدورة من شأنه أن يضع أولوية للتخفيض من المصدر بهدف تقليل الكميات من خلال المنع والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الغذاء المفقود أو المهدر، وإعادة استخدام الأغذية المأمونة والمغذية الصالحة للاستهلاك البشري، التي قد تذهب سدى بخلاف ذلك، واستعادة

مخلفات الأغذية المفقودة أو المهدرة لاستخدامها علفاً للحيوان، إذا كان ذلك مأموناً، وتحويل الغذاء الفاقد والمهدر من التخلص منه في مدافن النفايات إلى الاستخدام المفيد في الصناعة، بما في ذلك استعادة الطاقة،

*وإذ تسلم كذلك* بالدور الذي قد تقوم به المبادرات القائمة على السوق في التقليل من الغذاء المفقود والمهدر، مع أخذ الظروف الوطنية المختلفة في الاعتبار،

*وإذ تلاحظ* الأدوار المحددة للمؤسسات الحكومية المعنية والفرص الخاصة بها، بما في ذلك وزارات البيئة والمؤسسات الوطنية التي تتولى مسؤوليات بيئية، والمنظمات الدولية، والوزارات الزراعية والوزارات الأخرى ذات الصلة والجهات الشريكة لها التي تقع على عاتقها مسئولية الأمن الغذائي، في حل المشاكل المتعلقة بالفاقد والمهدر من الغذاء، مع توجهها بشكل خاص نحو معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومشاكل الصحة العامة، مع تشجيع الحلول والفرص الموجهة نحو التنمية المستدامة،

*وإذ تسلم مع التقدير* بالعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل إذكاء الوعي بهذه المسألة الهامة من خلال المبادرة المشتركة ''فكِّر، كُل، وفِّر'' التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وكذلك بتدشين برنامج النظم الغذائية المستدامة مؤخراً ضمن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي وضع بواسطة شراكة استراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،

*وإذ ترحب* بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشمل، في جملة أمور، غاية هدف التنمية المستدامة ١٢-٣ وهي تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بحلول عام ٢٠٣٠، والحد من فقدان الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، وإذ تسلم بالأثر الإيجابي الذي يمكن أن يترتب على الغاية ١٢-٣ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ولا سيما الهدف ٢،

١- *تدعو* الحكومات إلى القيام بما يلي، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة:

(أ) أن تنفذ برامج بما في ذلك، حسب الاقتضاء، المبادرات القائمة على السوق التي تقلل كميات الأغذية التي تُفقد وتهدر، وأن تشجع في جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية إعادة استخدام الأغذية الصالحة للأكل التي قد تهدر بخلاف ذلك، من أجل زيادة كمية الأغذية الصحية والمغذية المتاحة للاستهلاك البشري، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية التي تعاني من أشد ظروف انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وتقليل كمية الغذاء الصالح للاستخدام التي يتم التخلص منها كنفايات؛

(ب) العمل بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية والقطاع والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من أصحاب المصلحة المهتمين من أجل وضع برامج تهدف إلى منع وتقليل فقدان الأغذية وهدرها على امتداد سلسلة القيمة للأغذية وتعزيز الإدارة السليمة بيئياً للفاقد والمهدر من الأغذية، بما في ذلك الأجزاء غير الصالحة للأكل في الأطعمة، لاستخدامها في العلف الحيواني مثلاً، عندما يكون ذلك مأموناً، ورهناً باللوائح الصحية المعمول بها والتطبيقات السائدة في المجالات الصناعية وإنتاج الأسمدة العضوية والطاقة، مع مراعاة تسلسل إدارة النفايات؛

(ج) المشاركة في الجهود الدولية القائمة فيما يتعلق بتحسين المنهجيات من أجل إجراء قياسات أفضل للمهدر من الغذاء وتوليد النفايات والمنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتطبيق نظم غذاء تتسم بالكفاءة والاستدامة؛

(د) الانخراط في التعاون الدولي بهدف خفض/القضاء على فقدان الأغذية الناجم عن التلوث في مرحلة الإنتاج، وذلك عن طريق تقاسم المعارف التقنية والممارسات الجيدة التي ثبتت فعاليتها في هذا الصدد وتسهم في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛

٢- *تطلب* إلى المدير التنفيذي، أن يعمل، في حدود الموارد المتاحة وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المختصة، من أجل القيام بما يلي:

(أ) دعم وضع مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين التي تركز على خفض إهدار الغذاء ومنعه على طول سلسلة القيمة الغذائية، بما في ذلك التلوث في مرحلة الإنتاج، وإعادة استخدام الغذاء، وتحويل الفاقد من الغذاء والمهدر منه إلى استخدامات مثمرة أخرى بدلاً من التخلص منه في مدافن القمامة، والاستخدام الكامل لبرامج الشراكة القائمة ذات الصلة بهدر الغذاء، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى – على سبيل المثال، من خلال مبادرة ''فكِّر. كُل. وفِّر''– وكذلك التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية مثل تلك المشارِكة في برنامج نظم الأغذية المستدامة الذي انطلق مؤخراً والتابع لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ب) تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من وكالات الأمم المتحدة المعنية، وذلك بهدف تقديم الدعم للمجتمعات المحلية التي لها ممارسات تركز على خفض الفاقد والمهدر من الأغذية؛

(ج) مواصلة المشاركة في المبادرات الدولية الجارية، من أجل تحسين قياسات الفاقد والمهدر من الغذاء، بما في ذلك المبادرات التي تهدف إلى تحديد حجم المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(د) تعزيز الجهود، مثل تلك التي يبذلها المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية، من أجل نشر المعلومات عن إدارة النفايات في منتديات من قبيل برنامج النظم الغذائية المستدامة التابع لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات المتاحة التي تمنع فقدان الغذاء وتمكن من إعادة استخدام المهدر من الأغذية كموارد اقتصادية منتجة، وبحث فرص التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتوسيع نطاق استخدام منتجات الفاقد والمهدر من الأغذية كمواد وسيطة لتوليد الغاز الحيوي وإنتاج السماد العضوي؛

(هـ) مواصلة إذكاء الوعي بالأبعاد البيئية لمشكلة الهدر الغذائي والحلول الممكنة لها والممارسات الجيدة من أجل منع هدر الغذاء وخفضه وتشجيع إعادة استخدام الغذاء، والإدارة السليمة بيئياً للمهدر من الغذاء فضلاً عن تحديد مراكز الخبرات على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك من خلال إشراك المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم هذه الأهداف؛

(و) تقديم تقارير إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها التالية عن التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من هذا القرار.

*الجلسة العامة السادسة*
*٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦*